

Distr.: General
11 November 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الرابعة والستون المستأنفة

فيينا، 9 و10 كانون الأول/ديسمبر 2021

البند 4 (ب) من جدول الأعمال

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:

التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية لبرنامج

المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثلاثون المستأنفة

فيينا، 8-10 كانون الأول/ديسمبر 2021

البند 4 (ب) من جدول الأعمال

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:

التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية

لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

الميزانية المُدمجة لفترة السنتين 2022-2023 لمكتب الأمم المتحدة

المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المديرية التنفيذية عن الميزانية المدمجة لفترة السنتين 2022-2023 لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) (E/CN.7/2021/11-E/CN.15/2021/18). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلي المكتب، الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، واختتمت عملها باستعراض الردود الكتابية التي وردت بتاريخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

2- وتُجسد ميزانية المكتب المُدمجة لفترة السنتين 2022-2023 إسقاطات الموارد من كل من التبرعات والميزانية العادية للأمم المتحدة، وهي مقدمة إلى لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية للموافقة عليها عملاً بقرار الجمعية العامة 46/185 جيم والقسم الحادي عشر من قرارها 61/252. وكما هو مبين في الفقرة 2 من تقرير المديرية التنفيذية، تُدرج التبرعات المقدمة إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في الميزانية وتُعرض فيها منفصلة في إطار صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ويرد في المرفق الثالث من تقرير المديرية التنفيذية الوضع المالي لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وتُمثل التبرعات غير المخصصة الأموال العامة الغرض المقدمة من أجل تمويل وظائف برنامجية أساسية محدودة غير ممولة من الميزانية العادية، وتشمل العمل المعياري، والبحوث، والمبادرات المؤسسية، وأوجه العجز في تمويل البرامج. وتُمثل



التبرعات المخصصة الأموال المخصصة الغرض المقدمة من أجل تمويل أنشطة التعاون التقني الخاصة بالمكتب وغيرها من أنشطته الفنية في المقر (فيينا) وفي الميدان. وتكاليف دعم البرامج هي التكاليف المحصلة على التبرعات لاسترداد التكاليف الإضافية المتكبدة لدعم تنفيذ البرامج الممولة من التبرعات. وبموجب قرار الجمعية العامة 35/217 (E/CN.7/2021/11-E/CN.15/2021/18، الفقرات 2-5)، فإن الحد الأقصى لتلك التكاليف هو 13 في المائة.

3- ووافقت الجمعية العامة، في قرارها 266/72 - ألف، على تغيير فترة الميزانية من فترة تقوم على سنتين إلى فترة تقوم على سنة واحدة على أساس تجريبي، ابتداءً من الميزانية البرنامجية لعام 2020. وبالنسبة لفترة السنتين 2022-2023، تُعرض موارد الميزانية العادية المُبينة في الميزانية المُدمجة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة على الجمعية العامة في البابين 16 و23 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/76/6 (Sect. 16) و(A/76/6 (Sect. 23)). وتُقدر احتياجات عام 2023 تقديراً استقرائياً على مستوى مماثل للاحتياجات المقترحة لعام 2022 من أجل عرضها (E/CN.7/2021/11-E/CN.15/2021/18، الفقرة 6).

ثانياً - الإسقاطات المالية

إسقاطات الإيرادات

4- الإيرادات المتوقعة حسب مصدر التمويل لفترة السنتين 2022-2023 هي: (أ) 9 ملايين دولار (1,3 في المائة) في إطار إيرادات الأموال العامة الغرض؛ (ب) 575 مليون دولار (84,1 في المائة) في إطار إيرادات الأموال المخصصة الغرض؛ (ج) 52,5 مليون دولار (7,7 في المائة) في إطار إيرادات أموال تكاليف دعم البرامج؛ (د) 47,4 مليون دولار (6,9 في المائة) في إطار الميزانية العادية (المرجع نفسه، الفقرتان 45 و52 والشكل الأول).

5- وزُودت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بمبالغ وحصص مصادر التمويل الأربع في الإيرادات الإجمالية من عام 2016 إلى عام 2020، على النحو المبين في الجدول 1 أدناه. وكما هو مبين في الجدول، زادت إسقاطات الإيرادات لكل مصدر من مصادر التمويل (باستثناء الأموال العامة الغرض) زيادة مطردة بين عامي 2016 و2019. وفي عام 2020، انخفضت إسقاطات الإيرادات بنحو 18 في المائة.

الجدول 1

المبالغ والحصص حسب مصدر التمويل، 2016-2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المصدر	2016		2017		2018		2019		2020	
	المبلغ	الحصة (بالنسبة المئوية)	المبلغ	الحصة (بالنسبة المئوية)	المبلغ	الحصة (بالنسبة المئوية)	المبلغ	الحصة (بالنسبة المئوية)	المبلغ	الحصة (بالنسبة المئوية)
الأموال العامة الغرض	3,7	1,1	4,0	1,1	4,9	1,2	4,6	1,1	4,8	1,3
الأموال المخصصة الغرض	277,7	86,7	320,6	85,8	348,7	86,2	365,7	85,6	311,9	86,0
أموال تكاليف دعم البرامج	19,4	6,1	26,7	7,1	28,8	7,1	33,9	7,9	23,6	6,5
الميزانية العادية	19,5	6,1	22,4	6,0	22,3	5,5	22,9	5,4	22,5	6,2
المجموع	320,4	100,0	373,7	100,0	404,7	100,0	427,0	100,0	362,9	100,0

إسقاطات النفقات

6- ترد في الجدول 1 من تقرير المديرية التنفيذية النفقات الفعلية للفترة 2018-2019، والميزانية الأولية والمنقحة المعتمدة للفترة 2020-2021، وتوقعات الميزانية النهائية للفترة 2020-2021، والميزانية الأولية للفترة 2022-2023 حسب مصدر التمويل. وكما هو مبين في ذلك الجدول، يبلغ مجموع إسقاطات النفقات الأولية لفترة السنتين 2022-2023 مقدار 693 009 500 دولار، بزيادة قدرها 17 112 100 دولار (أو 2,5 في المائة) مقارنة بالإسقاطات المنقحة للفترة 2020-2021. وتبلغ إسقاطات النفقات في الميزانية المُدمجة للفترة 2022-2023 حسب مصدر التمويل ما يلي: (أ) الأموال العامة الغرض: 8 726 900 دولار، بزيادة قدرها 315 400 دولار أو 3,7 في المائة مقارنة بالميزانية المنقحة للفترة 2020-2021؛ (ب) الأموال المخصصة الغرض: 585 228 800 دولار بزيادة قدرها 16 660 800 دولار أو 2,9 في المائة مقارنة بالميزانية المنقحة للفترة 2020-2021؛ (ج) أموال تكاليف دعم البرامج: 51 632 400 دولار بانخفاض قدره 401 900 دولار أو 0,8 في المائة مقارنة بالميزانية المنقحة للفترة 2020-2021؛ (د) الميزانية العادية: 47 421 400 دولار بزيادة قدرها 537 700 دولار أو 1,1 في المائة مقارنة بالميزانية البرنامجية المُدمجة لعامي 2020 و2021 (المرجع نفسه، الجدول 1).

7- وزُودت اللجنة الاستشارية، لدى استقسارها، بجدول يضيف إلى الإسقاطات المذكورة أعلاه النفقات الفعلية للفترة 2020-2021 في 30 أيلول/سبتمبر 2021، وكذلك إسقاطات النفقات للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، كما هو مبين في الجدول 2 أدناه.

الجدول 2

إسقاطات الموارد، 2018-2023

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فترة التمويل	2021					
	2019-2018 (فعلي)	2021-2020 (أولي)	2021-2020 (منقح)	2021-2020 (نهائي)	2021-2020 (النفقات في 31 أيلول/سبتمبر)	2021-2020 تشيرين الأول/ أكتوبر إلى كانون أكتوبر 2022-2023 (أولي)
الأموال العامة الغرض	8 072,9	8 423,2	8 411,5	8 052,0	6 770,6	1 281,4
الأموال المخصصة الغرض	602 542,7	697 886,9	568 568,0	556 566,0	476 484,6	80 081,3
أموال تكاليف دعم البرامج	46 538,3	56 990,0	52 034,3	49 171,2	42 031,8	7 139,4
الميزانية العادية ⁽¹⁾	45 253,9	46 883,7	46 883,7	46 883,7	38 422,0	8 461,7
المجموع	702 407,8	810 183,8	675 897,4	660 672,9	563 709,0	96 963,9

(أ) تشمل موارد الميزانية العادية المبينة في البابين 16 و23 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022. ويجري تقدير ميزانية عام 2023 تقديراً استقرائياً على مستوى مماثل للمستوى المقترح لعام 2022.

8- وزُودت اللجنة الاستشارية، لدى استقسارها، بمعلومات عن إسقاطات الموارد حسب وجه الإنفاق لفترة السنتين 2022-2023 والنفقات الفعلية لفترة السنتين 2020-2021، على النحو المبين في الجدول 3 أدناه.

الجدول 3

إسقاطات الموارد حسب وجه الإنفاق، 2021-2020 و 2022-2023
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	النمو		2021-2020 (الإنفاق الفعلي) ^(أ)	2021-2020 (منقح)	2021-2020 (أولي)	
	2022-2023	النسبة المئوية				
الأموال العامة الغرض						
الوظائف	5 883,3	11,7	5 762,9	5 266,8	5 679,8	
تكاليف الموظفين الأخرى	-	(100,0)	542,3	443,5	17,0	
الضيافة	-	(100,0)	0,0	5,2	5,2	
الاستشاريون والخبراء	87,6	22,9	83,5	71,3	95,0	
سفر الموظفين	187,4	86,5	27,2	100,5	113,6	
الخدمات التعاقدية	119,2	120,7	39,6	54,0	53,9	
مصروفات التشغيل العامة	2 339,6	(0,4)	1 315,3	2 349,2	2 359,9	
اللوازم والمواد	24,8	(4,6)	6,7	26,0	26,2	
الأثاث والمعدات	28,0	(50,0)	31,1	56,0	28,0	
المساهمات في الخدمات المشتركة	57,0	46,2	23,4	39,0	44,6	
المجموع الفرعي	8 726,9	3,7	7 832,0	8 411,5	8 423,2	
الأموال المخصصة الغرض						
الوظائف	267 213,8	14,5	33 889,0	245 072,8	233 324,8	228 825,3
الاستشاريون والخبراء	40 106,9	(11,0)	(4 964,4)	43 840,9	45 071,2	47 360,1
سفر الموظفين	57 152,9	7,0	3 748,0	30 693,4	53 404,9	71 307,7
الخدمات التعاقدية	75 101,0	4,7	3 370,5	59 285,9	71 730,5	107 167,1
مصروفات التشغيل العامة	66 948,9	37,8	18 350,1	62 136,1	48 598,7	66 167,1
اللوازم والمواد	11 292,5	72,9	4 759,5	6 596,4	6 533,0	8 897,7
الأثاث والمعدات	33 051,0	5,8	1 797,7	35 071,8	31 253,3	31 238,3
المنح والمساهمات	34 362,0	(56,3)	(44 289,5)	73 868,7	78 651,6	136 923,5
المجموع الفرعي	585 228,8	2,9	16 660,9	556 566,0	568 568,0	697 886,9
تكاليف دعم البرامج						
الوظائف	42 444,0	7,5	2 951,1	38 462,1	39 492,9	44 687,6
تكاليف الموظفين الأخرى	2 444,3	(11,4)	(313,9)	2 770,6	2 758,2	2 948,2
الضيافة	4,0	8,1	0,3	0,7	3,7	4,0
الاستشاريون والخبراء	159,0	(25,6)	(54,8)	230,9	213,8	181,0
سفر الموظفين	1 058,8	7,1	70,3	395,6	988,5	1 247,4
الخدمات التعاقدية	1 752,0	(54,8)	(2 125,8)	3 343,3	3 877,8	4 145,9
مصروفات التشغيل العامة	3 197,5	(23,3)	(972,2)	3 628,6	4 169,7	3 203,0
اللوازم والمواد	56,2	(10,1)	(6,3)	24,9	62,5	67,8
الأثاث والمعدات	63,0	(61,4)	(100,4)	204,1	163,4	163,3
التكاليف الأخرى	-	-	(42,1)	-	-	-
المساهمات في الخدمات المشتركة	453,6	49,3	149,8	152,5	303,8	341,8
المجموع الفرعي	51 632,4	(0,8)	(401,9)	49 171,2	52 034,3	56 990,0
الميزانية العادية						46 883,7
المجموع	645 588,1	5,2	32 019,0	613 569,2	629 013,7	810 183,8

(أ) تشمل النفقات الفعلية للفترة 2021-2020 إسقاطات الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى كانون الأول/ديسمبر 2021.

9- وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدولين 2 و3 أعلاه أن النفقات في الفترة 2020-2021، بما في ذلك إسقاطات الأشهر الثلاثة الأخيرة من فترة السنتين، ولكن باستثناء الميزانية العادية، كانت أقل من الميزانية المنقحة بنحو 15 مليون دولار. وعلى نحو أكثر تحديداً، بلغ مجموع الإنفاق تحت بند سفر الموظفين من مصادر التمويل الثلاثة، على سبيل المثال، 31,1 مليون دولار أو 57 في المائة من الميزانية المنقحة (27 في المائة في إطار الأموال العامة الغرض، و57 في المائة في إطار الأموال المخصصة الغرض، و40 في المائة في إطار أموال تكاليف دعم البرامج). وفي ميزانية الفترة 2022-2023، تُقترح زيادة بمقدار 3,9 ملايين دولار تحت هذا البند من الإنفاق (بما في ذلك زيادة بنسبة 86,5 في المائة في الأموال العامة الغرض وزيادة بنسبة 7 في المائة و7,1 في المائة في إطار الأموال المخصصة الغرض وتكاليف دعم البرامج، على التوالي). وبالمثل، تُقترح في ميزانية الفترة 2022-2023 زيادة لبند الخدمات التعاقدية في إطار الأموال العامة الغرض بنسبة 120,7 في المائة، في حين أن النفقات في الفترة 2020-2021 بلغت حوالي 73 في المائة من الميزانية المنقحة لفترة السنتين تلك.

10- وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الزيادات المقترحة في بند سفر الموظفين في إطار الأموال العامة الغرض وتكاليف دعم البرامج (بمقدار 157 200 دولار أو 14,4 في المائة) تُعزى في المقام الأول إلى الأنشطة الداعمة لوضع الاستراتيجية الجديدة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا/المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2022-2025)، وأن تلك الزيادات ستغطي ما يلي: (أ) سفر جهات الاتصال المعنية باستراتيجية الشؤون الجنسانية في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لحضور الاجتماعات السنوية لجهات الاتصال المعنية باستراتيجية الشؤون الجنسانية (شخصياً) في فيينا؛ (ب) سفر فريق الشؤون الجنسانية إلى المكاتب الميدانية التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لتقديم دورات تدريبية بالحضور الشخصي؛ (ج) سفر فريق الشؤون الجنسانية لحضور اجتماعات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمؤتمرات المتعلقة بالشؤون الجنسانية. وفيما يتعلق بالزيادة في بند سفر الموظفين في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، أُبلغت اللجنة أن المبلغ المقترح وهو 100 000 دولار سيغطي تكاليف سفر فريق الشؤون الجنسانية للاضطلاع بالمهام المذكورة أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، ستغطي ميزانية قدرها 318 000 دولار لبند السفر تكاليف سفر المديرية التنفيذية وموظفيها (273 000 دولار)، وسفر موظفي قسم التقييم المستقل (45 000 دولار). وتضمنت الميزانية تكاليف السفر وبدل الإقامة اليومي لبعثات المديرية التنفيذية (وموظفيها، حسب الاقتضاء) إلى بعض المناطق الرئيسية التي تغطيها الأنشطة البرنامجية للمكتب (على سبيل المثال في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا) لإجراء مشاورات رفيعة المستوى مع الممثلين الحكوميين بشأن التوجه الاستراتيجي للتعاون، وإطلاق برامج جديدة بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الحكومة الشريكة (على سبيل المثال لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ)، وزيارة عواصم البلدان المانحة المهمة لإجراء حوارات استراتيجية حول البرامج المشتركة المستقبلية. ونظراً لأن المديرية التنفيذية قد تقلدت منصبها قبيل نقشي جائحة كوفيد-19، مما حد من إمكانية تفاعلها حضورياً مع الشركاء الرئيسيين، فإن هذه البعثات أصبحت لازمة في فترة السنتين المقبلة. وستكفل ميزانية السفر المقررة لقسم التقييم المستقل قدرته على قيادة التقييمات الاستراتيجية والانخراط في أنشطة التنسيق والتعاون، مثل المشاركة في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والمنتديات الرفيعة المستوى الأخرى. وسيتيح الاجتماع العام السنوي لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم فرصة لجميع وظائف التقييم لتناول موضوعات التقييم الهامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لا سيما تلك المتعلقة بإصلاحات الأمم المتحدة، بما في ذلك التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

11- وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية في الاعتبار انخفاض مستوى الإنفاق في فترة السنتين 2020-2021 وعدم وجود مسوغات واضحة للزيادات المقترحة تحت عدد من البنود، فإنها غير مقتنعة بأن

الميزانية المقترحة واقعية، وهي على ثقة بأنه سيتم موافاة اللجنتين بمعلومات محدثة ومسوغات أكثر تفصيلاً لدى نظرهما في هذا التقرير.

الأموال العامة الغرض

12- تشير المديرية التنفيذية في تقريرها إلى أنه من المتوقع أن تُموّل النفقات البالغة 8,7 ملايين دولار في إطار الأموال العامة الغرض، ما يلي: (أ) مواصلة توفير الموارد لفرع البحوث وتحليل الاتجاهات (3,7 ملايين دولار) ولقسم العدالة (0,3 مليون دولار)؛ (ب) مواصلة تمويل وظائف أساسية محدودة، وبعض الأعمال المعيارية (1 مليون دولار) ومكتب الاتصال في نيويورك (1,4 مليون دولار)؛ (ج) مواصلة توفير مبلغ 2,1 مليون دولار للمكاتب الميدانية التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة التي تواجه تحديات برنامجية من أجل مساعدتها على إدامة عملها على المدى القصير؛ (د) احتياجات إضافية لدعم وضع الاستراتيجية الجديدة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا/المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2022-2025) (0,2 مليون دولار) (المرجع نفسه، الفقرة 62).

الأموال المخصصة الغرض

13- تشمل النفقات المتوقعة في إطار الأموال المخصصة الغرض للفترة 2022-2023 ما يلي: (أ) 181 مليون دولار في إطار صندوق برنامج المخدرات، بما يمثل انخفاضاً قدره 55,5 مليون دولار (أو 30,6 في المائة) مقارنة بالميزانية المنقحة للفترة 2020-2021؛ (ب) 404,1 ملايين دولار في إطار صندوق برنامج الجريمة، بما يمثل زيادة قدرها 72,1 مليون دولار (أو 17,8 في المائة) مقارنة بالميزانية المنقحة للفترة 2020-2021. ويُعزى الانخفاض العام في إطار صندوق برنامج المخدرات أساساً إلى الانخفاض في حجم الأنشطة البرنامجية المتعلقة بالتنمية البديلة في إطار تنفيذ اتفاق السلام في كولومبيا، الذي يعاوضه قليلاً إطلاق مشروع جديد ضخم لدعم وضع وتنفيذ ورصد استراتيجيات للحد من المحاصيل غير المشروعة، والتنمية البديلة، وتعزيز الشامل للأقاليم التي تُعطيها حكومة كولومبيا الأولوية. وتُجسد الزيادة الإجمالية في إطار صندوق برنامج الجريمة، من بين جملة أمور أخرى، الزيادة في حجم التنفيذ المتوقع في إطار مشروع إصلاح الإجراءات الجنائية في بنما، والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، ومشروع نظم العدالة الجنائية في منطقة الساحل، ومشروع تدعيم قدرات دول غرب أفريقيا على استحداث تدابير مناهضة لتهرب المهاجرين قائمة على مراعاة حقوق الإنسان، واتخاذ تدابير فعالة للتصدي للانتهاكات حقوق الإنسان في سياق الهجرة غير النظامية، والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، ومنع الإرهاب في جنوب شرق آسيا. كما تُجسد الإسقاطات أيضاً استكمال البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور (المرجع نفسه، الفقرة 64 والمرفق الثاني).

أموال تكاليف دعم البرامج

14- تُقدر النفقات المتوقعة تحت بند أموال تكاليف دعم البرامج للفترة 2022-2023 بنحو 51,6 مليون دولار، بما يمثل انخفاضاً قدره 0,4 مليون دولار (أو 0,8 في المائة) مقارنة بالميزانية المنقحة للفترة 2020-2021، مما سيسمح بتخفيف الخطر المحتمل المتمثل في التراجع في حجم تنفيذ البرامج عن المستوى المستهدف. وفي الفترة 2022-2023، سيرفع المكتب التدابير المؤقتة لخفض التكاليف التي وُضعت في عام 2020 عقب نشي جائحة كوفيد-19، بما في ذلك التعليق المؤقت للتوظيف (المرجع نفسه، الفقرتان 49 و66).

15- وبالإضافة إلى ذلك، وعقب الاستعراض الشامل الذي أجره المكتب بشأن إعادة ترتيب أولويات الموارد، وتحديد أوجه الكفاءة، وتبسيط العمليات التجارية، والإدماج التدريجي لعناصر النموذج الجديد لتمويل المكتب، تُجسد ميزانية تكاليف دعم البرامج التدابير الرئيسية التالية: (أ) إلغاء ست وظائف في شعبة الإدارة (1 ف-4، و 1 ف-3، و 4 خ ع) نتيجة لانخفاض الأنشطة البرنامجية في كولومبيا وتبسيط العمليات التجارية (1,6 مليون دولار)؛ (ب) التعليق المؤقت للتوظيف في شعبة الإدارة (0,8 مليون دولار)، وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة (0,4 مليون دولار)، وشعبة العمليات (0,3 مليون دولار)؛ (ج) تخفيض المساعدة المؤقتة العامة في شعبة العمليات، وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة، وشعبة شؤون المعاهدات (0,8 مليون دولار)؛ (د) تقديرات المرحلة الأولى من المشروع التجريبي بشأن الاسترداد المباشر للتكاليف، مما يؤدي إلى تخفيض قدره 0,8 مليون دولار؛ (هـ) أوجه الكفاءة التي يعتمدها المكتب تحقيقها فيما يتعلق بنظام أوموجا وتكنولوجيا المعلومات والاستشارات والسفر (0,5 مليون دولار)؛ (و) إعادة تصنيف وظيفة ممثل المكتب القطري في أفغانستان وممثل مكتب الاتصال والشراكة في البرازيل بخفض رتبتهما من مد-1 إلى ف-5، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة في شعبة الإدارة (موظف برامج) بخفض رتبتهما من ف-5 إلى ف-4، مما يؤدي إلى تخفيض قدره 0,2 مليون دولار (المرجع نفسه، الفقرة 66 والجدولان 4 و5).

أرصدة الصناديق

16- يُقدّم الجدول 3 من تقرير المديرية التنفيذية ملخصاً لتقديرات أرصدة الصناديق والإيرادات والنفقات لفترة السنتين 2022-2023. وتوضح المديرية التنفيذية في التقرير أن الرصدين الماليين للأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج (الاحتياطيات غير المُقيدة) هما 15,9 مليون دولار و29,4 مليون دولار على التوالي في بداية فترة السنتين 2022-2023. وتشترط السياسات المالية للأمم المتحدة أن يُحتفظ، فيما يخص الأموال العامة والمخصصة الغرض، باحتياطي قدره 15 في المائة من النفقات السنوية المُقدّرة، وأن يُحتفظ، فيما يخص أموال تكاليف دعم البرامج، باحتياطي قدره 20 في المائة من النفقات السنوية. وبالنظر إلى أن متوسط حجم التنفيذ السنوي المتوقع سيبلغ 322,8 مليون دولار لفترة السنتين، وأن الرصيد المالي غير المُخصص المتوقع سيبلغ 46,5 مليون دولار لكل من الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج، فإن المكتب لم يتقيد تماماً بمستوى الاحتياطيات المقرر، ومقداره 49,7 مليون دولار. ومن ثم، تخضع احتياطيات المكتب للرصد عن كثب (المرجع نفسه، الفقرتان 68 و69 والجدول 3).

الميزانية العادية

17- قدمت اللجنة الاستشارية في تقريرها توصياتها بشأن الموارد المقترحة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار البابين 16 و23 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (انظر A/76/7، الفصل الثاني). وتتظر الجمعية العامة في تقرير اللجنة خلال الجزء الرئيسي من دورتها السادسة والسبعين.

ثالثاً - إسقاطات ملاك الموظفين

18- يوضح الجدولان 2 و5 من تقرير المديرية التنفيذية الاحتياجات من الوظائف في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترتي السنتين 2020-2021 و2022-2023، ويرد ملخص لها في الجدول 4 أدناه.

الجدول 4

إسقاطات ملاك الموظفين للفترتين 2020-2021 و 2022-2023

(عدد الوظائف)

الفترة	2020-2021	2023-2022
الأموال العامة الغرض	18	18
المجموع الفرعي	18	18
الأموال المُخصصة الغرض		
صندوق برنامج المخدرات	103	135
صندوق برنامج الجريمة	264	320
المجموع الفرعي	367	455
أموال تكاليف دعم البرنامج	133	133
الميزانية العادية	125	125
المجموع	643	731

19- وأشارت المديرية التنفيذية في تقريرها إلى أنه بالإضافة إلى الوظائف الممولة من الأموال المخصصة الغرض المدرجة في جداول الوظائف، بلغ عدد الوظائف المحلية في المكاتب الميدانية، في حزيران/يونيه 2021، ما عدده 1 375 وظيفة (68 وظيفة لموظف فني وطني و 126 وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية) و 1 181 عقد خدمات) يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنيابة عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وللكتير من تلك الوظائف طابع مؤقت، وتخضع رتبها للتغيير المتكرر. وتتصل الزيادة في الوظائف بالبرامج الموسعة في مجالات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والعدالة والبحث والدعم المقدم إلى الهيئات الحكومية الدولية (E/CN.7/2021/11-E/CN.15/2021/18)، (الجدول 2). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن عدد الأفراد من غير الموظفين قد نما بشكل ملحوظ مقارنةً بعام 2016. وزاد عدد المتطوعين في الأمم المتحدة بنسبة 1 725 في المائة، وزاد عدد الاستشاريين المحليين والدوليين وفرادى المتعاقدين بنسبة 264 في المائة. وكانت نسبة الموظفين إلى غير الموظفين 34 في المائة إلى 66 في المائة في عام 2016، مقارنةً بنسبة الموظفين إلى غير الموظفين التي بلغت 23 في المائة إلى 77 في المائة في عام 2021 في 30 أيلول/سبتمبر 2021. وكانت هناك زيادات كبيرة في استخدام الأفراد من غير الموظفين، في حين تغير عدد المتعاقدين لتقديم الخدمات بشكل متناسب مع عدد الموظفين الفنيين. وقد انتهى مكتب خدمات الرقابة الداخلية من مراجعة استخدام عقود الخدمات في آب/أغسطس 2021، وكان المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بصدد تنفيذ التوصيات، التي تضمنت زيادة الإبلاغ والرصد والرقابة في استخدام عقود الخدمات. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يُوص بتحويل عقود الخدمات إلى أنواع أخرى من العقود. وبالإضافة إلى ذلك، توفر عقود اتفاقات الخدمات الجديدة للموظفين الوطنيين، التي ستحل محل عقود الخدمات في المستقبل القريب، المزيد من المزايا والاستحقاقات.

20- ويُلخص الجدول 5 أدناه المعلومات الواردة بشأن تطور موظفي المكتب خلال الفترة 2016-2021.

الجدول 5

تطور موظفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2016-2021

(عدد الموظفين)

السنة	الفئة الفنية وما فوقها	فئة الخدمات العامة والموظفين الفنيين الوطنيين	المتعاقدون لتقديم الخدمات	الاستشاريون وفرلدى المتعاقدين	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
2016	373	281	971	289	12	1 926
2017	378	294	1 279	397	31	2 379
2018	385	297	1 413	400	64	2 559
2019	437	328	1 348	697	95	2 905
2020	479	295	1 306	856	125	3 061
2021	509	269	1 280	1 053	219	3 330

21- وتلاحظ اللجنة الاستشارية اعتماد المكتب على الأفراد من غير الموظفين لفترات طويلة، وزيادة النسبة المئوية للأفراد من غير الموظفين مقارنة بالموظفين العاملين في المكتب بواقع 11 في المائة بين عامي 2016 و2021. وتطلب اللجنة بذل كل جهد ممكن لتقليل الاعتماد على الأفراد من غير الموظفين، وتثقيف في إبلاغها بالتقدم المحرز في هذا الصدد في تقرير الميزانية المُدمجة المقبل.

22- وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أقرت، في قرارها 268/73، توصية اللجنة بأن تمارس كيانات الأمم المتحدة الرقابة الملائمة في تطبيق السياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة، كما في عملية التوظيف والإدارة الشاملة المتعلقة بالأفراد من غير الموظفين، بما في ذلك الخبراء الاستشاريون، وأن تكفل الشفافية المستمرة في المعلومات المقدمة بشأنها. واللجنة على ثقة من أن المكتب سيقدم معلومات مفصلة عن حالة الوظائف المحلية ومدتها وعقود الخدمات التي يُديرها البرنامج الإنمائي نيابة عنه في تقرير الميزانية المقبل.

23- وتُعبّر اللجنة الاستشارية عن قلقها من أن الاستعاضة عن طريقة عقود الخدمات بطريقة اتفاقات الخدمات للموظفين الوطنيين لم يُشر إليها إلا بإيجاز في المعلومات الإضافية المقدمة إليها، وأنه لم ترد أي تفاصيل في تقرير المديرية التنفيذية بشأن ما قد يستتبعه استخدام النهج الجديد. وترى اللجنة أن أي إحلال لطريقة متعاقدية تقديم الخدمات سيكون تغييرا هيكليا جذريا في طرائق التوظيف في المكتب يستلزم موافقة اللجنتين عليه. ومن ثم، تُوصي اللجنة بأن تُقدم المديرية التنفيذية إلى اللجنتين، لدى نظرهما في هذا التقرير، تحليلا مفصلا ومسوغات لمقترح استبدال طريقة متعاقدية تقديم الخدمات للموافقة عليه. وعلاوة على ذلك، تطلب اللجنة تقديم التفاصيل ذات الصلة في التقرير المقبل عن الميزانية المُدمجة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

24- وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن مقترحات التوظيف الواردة في تقرير المديرية التنفيذية تجسد التغييرات في الاحتياجات من الوظائف في إطار الأموال المُخصصة الغرض، بما في ذلك: (أ) صافي زيادة قدرها أربع وظائف من الرتبة ف-5؛ بما في ذلك خفض رتبة وظيفتين من الرتبة مد-1 إلى الرتبة ف-5 في المكتب القطري في أفغانستان ومكتب الاتصال والشراكة في البرازيل، وكذلك استحداث وظائف جديدة في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية والبرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس)؛ (ب) صافي زيادة قدرها 22 وظيفة من الرتبة ف-4، و33 وظيفة من الرتبة ف-3، و7 وظائف من الرتبة ف-2، و24 وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، نتيجة للإجراءات المتخذة بشأن إعادة تصنيف الوظائف وإلغائها واستحداثها عبر مختلف الرتب والبرامج لدعم البرامج الموسعة في مجالات مكافحة

الجريمة المنظمة، ومنع الإرهاب، والعدالة، ودعم السياسات، وتوفير خدمات الأمانة والدعم الفني إلى هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛ (ج) خفض رتبة وظيفتين من الرتبة مد-1 إلى الرتبة ف-5 نتيجة إعادة تصنيف وظيفة واحدة في مكتب الاتصال والشراكة في البرازيل ووظيفة واحدة في المكتب القطري في أفغانستان. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها من جديد، بأن الزيادة البالغة 88 وظيفة في إطار الأموال المخصصة الغرض تُعزى أساساً إلى الأنشطة البرنامجية الموسعة للبرامج الفرعية والمشاريع التالية: (أ) مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (توطيد إصلاح الإجراءات الجنائية في بنما، وتعزيز نظم العدالة الجنائية في منطقة الساحل من أجل مكافحة الفعالة للاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة والإرهاب والفساد في المنطقة، وتدعيم قدرات دول غرب أفريقيا على استحداث تدابير مناهضة لتهريب المهاجرين قائمة على مراعاة حقوق الإنسان واتخاذ تدابير فعالة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في سياق الهجرة غير النظامية)؛ (ب) البحوث وتحليل الاتجاهات والاستدلال الجنائي (دعم برامج رصد وتحليل الاتجاهات، وبرنامج الرصد العالمي للمخدرات الاصطناعية: التحاليل والإبلاغ والاتجاهات (برنامج سمارة العالمي)، والتقارير العالمي عن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين)؛ (ج) العدالة (برنامج العدالة الجنائية في جنوب شرق آسيا، والبرنامج العالمي المعني بالعنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية).

25- وترى اللجنة الاستشارية أن الأساس المنطقي والمبررات المقدمة فيما يتعلق بالزيادات المقترحة في الاحتياجات من الوظائف غير كافيين. وتشدّد اللجنة من جديد على أنه إذا استلزمت التغييرات المتعلقة بالولايات أو الظروف التشغيلية احتياجات إضافية وإعادة تصنيف وظائف إلى رتب أعلى، ينبغي أن يكون ذلك مبرراً تماماً. واللجنة على ثقة من أنه سيتم موافاة اللجنتين بالمزيد من الأسس المنطقية والمبررات أثناء النظر في هذا التقرير وفي تقارير الميزانية المُدمجة المقبلة.

رابعاً - مسائل أخرى

حالة تنفيذ التوصيات المعلقة

26- يتضمن المرفق الخامس لتقرير المديرية التنفيذية معلومات عن إجراءات المتابعة المُتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية. وتُشير اللجنة إلى أن المجلس لاحظ أن هناك 41 توصية متبقية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، من بينها 25 توصية (61 في المائة) نُفذت بالكامل، و15 توصية (37 في المائة) قيد التنفيذ، وتوصية واحدة (2 في المائة) تجاوزتها الأحداث. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت هناك 15 توصية متبقية (10/76/5/Add.A، الفقرة 8 والجدول 1 من الفصل الثاني). وتتوقع اللجنة تنفيذ جميع توصيات المجلس المتبقية خلال الأطر الزمنية المتفق عليها.

استرداد التكاليف

27- تشير المديرية التنفيذية في تقريرها إلى التزام المكتب بسياسة استرداد التكاليف بنسبة 13 في المائة فيما يتعلق بتكاليف دعم البرامج، وبضمان تطبيق معايير واضحة ومتسقة في الموافقة على الاستثناءات من هذه النسبة الاعتيادية. وتُطبّق نسب مُخفضة لتكاليف دعم البرامج في الميزانية المدمجة لفترة السنتين 2022-2023 حسبما قرر المراقب المالي، وذلك خصوصاً بشأن التمويل المتوقع للمشاريع المُنفذة بالشراكة مع مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة والمشاريع التي يُمولها جزئياً أو كلياً الاتحاد الأوروبي، وتخضع لأحكام الاتفاق الإطاري المالي والإداري المُبرم بين الجماعة الأوروبية، مُمثلاً بمفوضية الجماعات الأوروبية، والأمم المتحدة (E/CN.7/2021/11-E/CN.15/2021/18، الفقرة 5). وبدأ المكتب، في إطار

استعراض نموذج التمويل، في تنفيذ مشروع تجريبي بشأن الاسترداد المباشر للتكاليف فيما يخص خدمات دعم مختارة في المقر. وتشمل الميزانية المُدمجة تقديرات مرتبطة بالمرحلة الأولى من هذا المشروع التجريبي، تُغطي الخدمات المتصلة بتجهيز اتفاقات التمويل، واتفاقات الشركاء المُنفذين، وخدمات عقود الاستشاريين، وكشوف الرواتب (المرجع نفسه، الفقرة 50).

28- وفيما يتعلق بنسبة استرداد التكاليف التي يُطبقها المكتب القطري التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في أفغانستان، تُشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أوصى بأن يواصل مقر المكتب، بالتعاون مع مكتبه القطري في أفغانستان، اتخاذ التدابير المتعلقة بالمستوى الخطير لاسترداد التكاليف الكاملة الذي يُواجهه المكتب القطري، وإدارة الإجراءات التي تميل إلى الاقتراب من المستوى المرغوب فيه لاسترداد التكلفة الكاملة أو المستوى الذي يمكن التحكم فيه (A/76/5/Add.10، الفقرة 24). وتشير المديرية التنفيذية في المرفق الخامس لتقريرها إلى أن التنفيذ لا يزال جارياً. وفي سياق عملية تخطيط الميزانية للفترة 2022-2023، استعرض المكتب القطري للمكتب في أفغانستان هيكل تكاليفه، وحدد أوجه الكفاءة التي يُمكن أن تُخفض معدل استرداد التكاليف. وسيواصل المكتب القطري استعراض هيكل مكتبه الأساسي وهيكل تكاليفه بغية تحديد أوجه الكفاءة، فضلاً عن دعم تنفيذ المشاريع من أجل ضمان معدلات تنفيذ جيدة (E/CN.7/2021/11-E/CN.15/2021/18، المرفق الخامس). وأبلغت اللجنة، لدى استقسارها، أنه في ضوء التطورات الأخيرة في أفغانستان، تشكل فريق عمل مشترك بين الشعب بقيادة المديرية التنفيذية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لوضع استراتيجية لتأمين استمرارية أعمال المكتب، وتحديد نطاق عمل المكتب في البلد، بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وستشمل المناقشة والخطة المقترحة العناصر الفنية والتشغيلية، بما في ذلك التدابير اللازمة لتناول مسألة استمرار المكتب القطري في أفغانستان، واستعراض هيكل مكتبه الأساسي وهيكل تكاليفه.

تأثير نظام المنسقين المقيمين الجديد

29- أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استقسارها، أن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يرى، من حيث الفعالية، أن وضع نظام المنسقين المقيمين ضمن الأمانة العامة للأمم المتحدة في مكتب التنسيق الإنمائي قد مكّن جميع أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك المكتب، من تلقي الخدمات والدعم السياساتي والمعياري الذي يُعزز عملهم. أما النظام الجديد لتقويض الصلاحيات، فقد مكّن المكتب، بما في ذلك المنسقون المقيمون، من اتخاذ قرارات تشغيلية مرنة في إطار إنجاز ولايته. وقد استفاد المكتب من المنسقين المقيمين المستقلين والمفوضين بالصلاحيات اللازمة، لا سيما في مجالات ولاية المكتب ضمن إطار عمل الأمم المتحدة بالتعاون في مجال التنمية المستدامة في البلدان التي يكون فيها المكتب وكالة مقيمة وفي البلدان التي يكون فيها وكالة غير مقيمة. وعلاوة على ذلك، شاركت المكاتب الميدانية التابعة للمكتب في أفرقة الأمم المتحدة القطرية المقابلة لها وفي الأفرقة العاملة وأفرقة النتائج ذات الصلة، وساهمت بمدخلات في خطط العمل المشتركة وفي عمليات تقديم التقارير بحلول موعدها. وقد مكّنت صلاحيات الدعوة لعقد الاجتماعات المُخولة للمنسقين المقيمين، الذين غطوا مجالات ولاية المكتب في مكافحة الجريمة والمخدرات والإرهاب والعنف التي تقامت خلال جائحة كوفيد-19، المكتب من مواصلة الشراكة مع الدول الأعضاء.

30- وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأنه لا تزال هناك بعض التحديات والمشكلات المتعلقة بتداخل الولايات، فضلاً عن التنافس بين كيانات الأمم المتحدة. وثمة مشكلة أخرى محتملة هي الاعتماد على الأفراد، أي المنسقين المقيمين، إذ إن التنسيق لا يُكفل إلا حين يؤدي دورهم بفعالية وحياد ويعززون من مستوى التنسيق. والواقع أن آليات التخطيط والتنسيق القائمة تحسنت، إلا أنها، إن بقيت وحدها، ستظل أدوات جامدة وعمليات وآليات عقيمة. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في غياب التكامل الصحيح بين الركائز

الإنسانية والأمنية والإنمائية، وهي الركائز الأساسية لعمل الأمم المتحدة، مما يُقوض الإمكانيات الكاملة لأسرة الأمم المتحدة. ويرى المكتب من وجهة نظره الخاصة أن الموارد كانت محدودة للغاية بسبب هيكل تمويله ووجوده الميداني المحدود، وتبعاً لذلك كثيراً ما كانت مساهمة المكتب في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعمله المتعلق بجدول الأعمال المشترك مهاماً إضافية على عاتق الموظفين والأفراد الذين يتقاضون رواتبهم من مصادر تمويل أكثر صلة بالأمن. وفي معظم الحالات، ظل المكتب كياناً صغيراً منوطاً به مجالات محددة للولاية لم تُؤخذ في الحسبان عند وضع النهج المشتركة بين الوكالات لأنه كان الكيان الوحيد الذي يعمل على هذه المسألة تحديداً. وبصفة عامة، ما زالت أوجه التأزر ضعيفة، إلا أن هناك فرصاً متزايدة لتحديد المبادرات المشتركة بين الوكالات والمشاريع المشتركة لتقديم المساعدة التقنية، مما يسمح بتحقيق التكامل والتنسيق داخل الأفرقة القطرية.

مساهمة المكتب في مبادرات تسيير الأعمال المشتركة بين الوكالات

31- أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن المكتب، بقيادة فريق الابتكار في الأعمال وضمن إطار خطة رفع الكفاءة، ساهم في وضع 66 استراتيجية من استراتيجيات تسيير الأعمال من الجيل الجديد، لا سيما في المواقع التي كان لديه فيها وجود هام وبرنامج عمل كبير. وخلال تلك العملية، ساهم المكتب في وضع الخطة المتوسطة الأجل، حيث استندت احتياجاته المتوقعة إلى حافظات البرامج الحالية والمقبلة. وفيما يتعلق بأماكن العمل المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، شارك المكتب مشاركة كاملة في عملية التخطيط وتقدير التكاليف لمعظم المشاريع الجارية حالياً لبناء أماكن عمل مشتركة في أوزبكستان وأوغندا والجزائر وجنوب أفريقيا ورواندا وساموا والسنغال وفيجي ولبنان ومصر وملاوي. ويعمل المكتب بالفعل في أماكن عمل مشتركة في نحو 70 مكتباً ميدانياً، من أصل ما مجموعه 121 مكتباً ميدانياً في 87 بلداً. وأخيراً، كان المكتب أيضاً شريكاً فاعلاً في التطوير الجاري للمكاتب الخلفية المشتركة في معظم البلدان العشر التجريبية. وفي إطار خطوط الخدمات الست، وُضعت توقعات بأن يحقق المكتب مبلغاً قدره 3,5 ملايين دولار من تكاليف متجنبة على مدى السنوات الخمسة التالية. وبصفة عامة، شارك المكتب، كجزء من الأمانة العامة وبتوجيه من إدارة الدعم التشغيلي، في أعمال التنسيق بين الوكالات التي يقودها مكتب التنسيق الإنمائي للنهوض بخطة رفع الكفاءة. وفي إطار هذا المسار الإصلاحي، كانت مؤشرات الإنجاز الرئيسية هي التكلفة المتجنبة وجودة الخدمة ووقت تقديمها.

32- واللجنة الاستشارية على ثقة من أن تقرير الميزانية المقبل سيُضمّن معلومات مفصلة عن تأثير نظام المنسقين المقيمين الجديد، بما في ذلك مساهمة المكتب في مبادرات تسيير الأعمال المشتركة بين الوكالات، فضلاً عن أوجه الكفاءة المحققة والدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

إدارة المخاطر

33- تشير المديرية التنفيذية في تقريرها إلى أن المكتب نفذ عملية تشاركية شملت جميع الشعب لتقييم مخاطر الاحتيال والفساد الرئيسية التي يُواجهها، ووضع سجلاً لمخاطر الاحتيال والفساد يُركز على ثلاثة مجالات رئيسية من مجالات المخاطر: (أ) ممارسة تأثير سياسي على عملية الإبلاغ عن البرامج؛ (ب) النيل من نزاهة الموظفين وحصول تضارب للمصالح؛ (ج) عدم فعالية الرقابة على معاملات الأطراف الخارجية ورصدها. ويستند سجل المخاطر إلى النموذج الذي وضعته إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. ومن المقرر إجراء تنقيح لسجل المخاطر المؤسسية وخطة معالجة المخاطر خلال عام 2021، تماشياً مع التقييم الثاني للمخاطر الذي أجرته الأمانة العامة للأمم المتحدة، مع مراعاة المجالات المدرجة في التوصية السابقة للجنة الاستشارية، وكذلك المخاطر الناشئة (E/CN.7/2021/11-E/CN.15/2021/18، المرفق الخامس).

هيكل المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتسميتها

34- أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم المكتب، من خلال وثيقة رسمية وبطريقة شاملة، بتحديد الشكل والواجبات والمسؤوليات والنتائج المتوقعة والتغطية الجغرافية لهيكل شبكة مكاتبه الميدانية (A/76/5/Add.10، الفقرة 51). وأشار في المرفق الخامس لقرار المدير التنفيذي إلى أن تنفيذ هذه التوصية لا يزال جارياً من خلال شعبة العمليات التي صاغت اقتراحاً لهيكل المكاتب الميدانية وتسميتها سيناقش على المستوى المشترك بين الشعب. ويتضمن الاقتراح وصفاً لدور شبكة المكاتب الميدانية والغرض منها، ومعايير استعراض المكاتب الميدانية، وشكلاً جديداً من أشكال التصنيف على أساس فئات مُنقحة، بما في ذلك المهام والتغطية الجغرافية لكل منها. وللاقتراح اعتبارات مالية أيضاً تتصل مباشرة بالمناقشات الجارية داخل الفريق العامل المشترك بين الشعب لاستعراض نموذج تمويل المكتب (E/CN.7/2021/11-E/CN.15/2021/18)، المرفق الخامس). ووردت اللجنة الاستشارية، في سياق نظرها في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/76/5/Add.10)، بمذكرة توجيهية بشأن هيكل شبكة المكاتب الميدانية للمكتب وتسميتها يعود تاريخها إلى عام 2012.

مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

35- أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، أن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة كان يستعين بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتقديم الخدمات في شرق أفريقيا، لا سيما في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية. وأبرمت اتفاقات مع مكتب خدمات المشاريع بموجب مذكرة التفاهم العالمية بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومكتب خدمات المشاريع، بما في ذلك تعديلاتها وتوجيهاتها التنفيذية. وشملت الخدمات التي قدمها مكتب خدمات المشاريع ترتيبات الإيجار والدعم الهندسي والإنشائي، كما شملت مذكرة التفاهم العالمية جميع الترتيبات المالية والمتعلقة بالميزانية. وبلغ حجم الخدمات التي قدمها مكتب خدمات المشاريع خلال الفترة 2018-2020 ما يناهز مليون دولار.